S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/2000/110
11 February 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

تلقيت تعليمات من حكومتي لتوجيه اهتمامكم إلى بعض حالات شديدة الوضوح يجري فيها انتهاك أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أو عدم تنفيذها من جانب الوجودين الدوليين الأمني والمدني منذ نشرهما في كوسوفو وميتوهيا، المقاطعة المتمتعة بالحكم الذاتي التي هي جزء من جمهورية صربيا، قبل ثمانية أشهر.

١ - لقد فشلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو (بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو) والقوة الدولية في كوسوفو (كفور) في تجريد "جيش تحرير كوسوفو والجماعات الألبانية الكوسوفية المسلحة الأخرى" من السلاح (الفقرتان ٩ (ب) و ١٥ من القرار) وفي تهيئة "بيئة آمنة" (الفقرة ٩ (ج)). ولذلك تصاعد الإرهاب في المقاطعة بسرعة لم يسبق لها مثيل، بحيث ازداد عدد الهجمات الإرهابية منذ وصول القوة الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو إلى ١١ ضعفا. وقد ارتكب في الفترة من ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ حتى اليوم ٤ ٢٤٩ هجوما إرهابيا، ضد الصرب وغير الألبان في المقام الأول، قتل فيها ٨٨٩ شخصا وجرح ٧٨٤ واختطف ٨٣٤ شخصا.

ومما يشهد بتصاعد الإرهاب الألباني الإثني الارتفاع الكبير في عدد الهجمات الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا، مثل: قصف قرية غورازدفاتس الصربية في ٧ كانون الثاني/يناير والقتل الشنيع لأربعة من أفراد أسرة سكيندير المسلمة في بريزرن في ١١ كانون الثاني/يناير، وقتل ثلاثة عائدين صربيين في قرية باسيانه في ١٦ كانون الثاني/يناير، والهجوم بمدافع الهاون على حافلة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي كانت تقل عددا من الصرب في ٢ شباط/فبراير، وقتل في هذا الهجوم شخصان وجرح عدة أشخاص آخرين، وقذف قنبلة يدوية في مقهى بكوسوفسكا متروفيتسا في ٣ شباط/فبراير حيث جرح ٣٠ صربيا، والهجمات المسلحة على قرى بانيه وسفينياره وسوفو الذي وقع في ٥ شباط/فبراير، والهجوم على ليبليان وبريسيه في ٧ شباط/فبراير، والهجوم بمدافع الهاون على حافلة أخرى تابعة للأمم المتحدة كانت تنقل عائدين صربيين، في قرية ستارو غاتسكو بالقرب من ليبليان في ٩ شباط/فبراير. وقد أثارت هذه الفظائع غضب الجماعات الصربية في جميع أنحاء المقاطعة وحطمت ثقتهم في قدرة الوجودين الدوليين على توفير الحماية التي أمر بها القرار وفي إرادتهما لتحقيق ذلك.

كما أن الانفصاليين الألبان الإرهابيين مسؤولون عن تدمير ٠٠٠ ٥٠ منزل وعن حملة لمحو التراث الصربي التاريخي في كوسوفو وميتوهيا. إذ تم تدمير أو إحراق ٨٢ من الكنائس والأديرة، فضلا عن عدد كبير من الآثار التي كانت ذخرا للثقافة والتاريخ الصربيين.

وقد تسبب تعامي القوة الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو عن هذه الفظائع في التطهير الإثني لما يزيد على ٠٠٠ ٣٥٠ من أهالي صربيا والجبل الأسود والغجر والمسلمين والأتراك والغورانسيين وخلافهم من غير الألبان.

٢ - إن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، الذي وضع إجراءات تهدف إلى فصل كوسوفو وميتوهيا عن كل من النظام الدستوري والقانوني والاقتصادي والجمركي والنقدي والمصرفي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا قد تصرف بخلاف "الالتزام ... بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبسلامتها الإقليمية" و "مبدأي سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية" وكذلك خلافا للولاية المكلف بها. ففي تجاهل متعمد للأحكام المشار إليها، قام الممثل الخاص ورئيس البعثة، بشكل غير قانوني ودون التشاور مع الممثلين الشرعيين لجمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بإنشاء ما يسمى مجلس الإدارة الانتقالية، وهو "حكومة" أمر واقع للمقاطعة، تتألف على وجه الحصر من ألبان، معظمهم من قادة جيش تحرير كوسوفو وزعماء الأحزاب الانفصالية الألبانية، في محاولة لإضفاء الشرعية على كوسوفو وميتوهيا ألبانية محضة وفصم روابطها مع جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وبشكل إنشاء بعثات لبعض البلدان في كوسوفو وميتوهيا دون التشاور مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ودون موافقتها ومشروع القاعدة التنظيمية الذي اقترحه مؤخرا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، بعنوان "الحصانات والامتيازات الممنوحة لمكاتب اتصال الحكومات الأجنبية في كوسوفو"، الذي يتيح للدول الأجنبية إمكانية فتح مكاتب اتصال تابعة لها في كوسوفو وميتوهيا، انتهاكا جسيما لميثاق الأمم المتحدة ولاتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، فضلا عن انتهاك الممارسة الدولية في هذا المجال.

وبالإقدام على تنفيذ عملية التسجيل المدني والتحضير لإجراء الانتخابات في كوسوفو وميتوهيا بدون مشاركة السلطات المختصة في جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي ظل ظروف إرهاب الصرب والطوائف غير الألبانية الأخرى والتطهير الإثني لهم، والتواجد غير القانوني لأكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ مواطن ألباني من ألبانيا نفسها أو من الخارج، لا تكون بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ورئيسها قد تصرفا ضد أحكام القرار المذكور فحسب، وإنما أيضا ضد المبادئ الديمقراطية المتصلة بإجراء الانتخابات الحرة النزيهة في العالم أجمع.

ولقد تعدت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بإصدارها وثائق هوية شخصية للأفراد على أحد الحقوق المقصورة على الدول ذات السيادة.

كما أن إنشاء القوة الدولية في كوسوفو (التابعة لحلف شمال الأطلسي) لقواعد عسكرية وقيامها بتدريبات عسكرية في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذات السيادة، دون موافقة حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يشكل انتهاكا صارخا للقرار ويدعم الإرهاب ونزعة الانفصال الألبانيين، ويزعزع استقرار المنطقة بكاملها.

٣ - لقد أخفقت القوة الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في "تهيئة بيئة آمنة يمكن في إطارها للاجئين والمشردين أن يعودوا إلى ديارهم بأمان" (الفقرة ٩ (ج)) وفي "كفالة العودة الآمنة الحرة لجميع اللاجئين والمشردين". ولذلك، يتعرض الصرب الباقون في هذه المقاطعة الصربية للأعمال الإرهابية والاستفزازية المستمرة ويساقون إلى بضعة جيوب. ومن أكثر الشواهد وضوحا الحصار الذي يفرضه منذ شهور على أوراهوفاتش الانفصاليون الألبان الإرهابيون الذين حولوا الجزء الصربي من هذه البلدة إلى منطقة مقفولة (غيتو) الأمر الذي يذكر بأيام النازية.

٤ - وإذ لم تكفل القوة الدولية وبعثة الأمم المتحدة "السلامة والنظام العامين" فقد أصبحتا مسؤولتين عن انعدام سيادة القانون وعن الحالة الفوضوية وأصبحتا ضالعتين في أعمال التطهير الإثني والإبادة الجماعية التي ترتكب ضد الصرب في عقر دولتهم ومهد حضارتهم. وإن تغاضي القوة الدولية وبعثة الأمم المتحدة عن هذه الممارسات قد أبعد كل فرصة للتوصل إلى هدف المجتمع الدولي المعلن، والمتمثل في الحفاظ على الطابع المتعدد الإثنيات والديانات والثقافات لهذا الإقليم الصربي.

٥ - وقد أتاحت القوة الدولية، بقصورها عن تأمين الحدود الدولية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الجزء المتجه من كوسوفو إلى ألبانيا ومقدونيا، تدفق ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٠٠ من مواطني دول أجنبية إلى داخل المقاطعة، معظمهم من ألبانيا. وعدد كبير من هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين على صلة بالجريمة المنظمة والإرهاب على الصعيد الدولي، ومافيا المخدرات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتهريب البشر، وجرائم الأحداث والبغاء؛ وهم مسؤولون أيضا عن انتشار الجريمة في كوسوفو وميتوهيا.

٦ - وتأجيل عودة قوات الجيش اليوغوسلافي وأفراد الشرطة الصربية انتهاك صريح للقرار (المرفق ٢، الفقرة ٦) ولا يخدم سوى تشجيع الانفصاليين الألبان الإرهابيين على السعي إلى تحقيق أهدافهم.

أما وقد عرضت هذه الأمثلة لانتهاك بعض أهم أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وعدم تنفيذه من جانب الوجودين الدوليين الأمني والمدني في كوسوفو وميتوهيا، فإني أنتهز الفرصة لأكرر مطالبة حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن يتخذ مجلس الأمن أكثر الخطوات فعالية لكفالة تنفيذ القرار ومعالجة الحالة الراهنة.

ولتحقيق ذلك، تطالب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإلغاء القواعد التنظيمية غير القانونية التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام، وبإعادة العمل بالخدمات الحكومية والعامة التي من قبيل نظم الجمارك، والحدود، والبريد والبرق والهاتف، والإمداد بالطاقة، والسكك الحديدية، والمصارف، وفقا لقوانين جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما تطالب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعودة سلطات مراقبة الحدود والجمارك والجوازات اليوغوسلافية إلى القسم المار بكوسوفو وميتوهيا من الحدود الدولية اليوغوسلافية.

وبإعلان هذه المطالب، ترغب حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أن توضح أنها ستعتبر جميع القرارات والقواعد التنظيمية المخالفة لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الصادرة عن الوجودين الدوليين الأمني والمدني في كوسوفو وميتوهيا لاغية وباطلة ولا أثر لها من الناحية القانونية.

وأكون ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال المؤقت